

ما لا يقل عن 3 مجازر في سوريا  
في آب 2018

ما لا يقل عن 204 مجازر في 2018

**SNHR**

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الخميس 6 أيلول 2018

## المحتوى:

- أولاً: مقدمة ومنهجية.
- ثانياً: ملخص آب.
- ثالثاً: ملخص تنفيذي.
- رابعاً: تفاصيل أبرز المجازر في آب.
- خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.

## أولاً: مقدمة ومنهجية:

منذ انطلاق الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا في آذار/ 2011 أخذت الشبكة السورية لحقوق الإنسان على عاتقها تسجيل نطاق واسع من الانتهاكات التي ترتكب يومياً بحق الشعب السوري كالقتل، والإخفاء القسري، والاعتقال التعسفي، والدمار، والقصف العشوائي، والتعذيب، واستعرضت عبر مئات التقارير والأبحاث أبرز ما سجّله من انتهاكات ارتكبتها أطراف النزاع.

كان النظام السوري وميليشياته في بداية الحراك الشعبي الطرف الوحيد المرتكب للانتهاكات ولا يزال حتى الآن المرتكب الرئيس وصاحب الحصيلة الأكبر منها، ومن ثم تدخلت وبشكل تدريجي جهات عديدة كالمعارضة المسلحة، والتنظيمات الإسلامية المتشددة، وقوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، وقوات التحالف الدولي، والقوات الروسية.

شهد العامان الأولان من الحراك الشعبي النسبة الأعلى من مجازر التطهير الطائفي والعرقي، وكان النظام السوري وميليشياته الموالية المسؤول الأكبر عن هذه المجازر، وبعد منتصف عام 2013 برز سلاح الطيران بشكل مكثف، الذي استخدمته قوات النظام السوري وقوات التحالف الدولي والقوات الروسية فيما بعد؛ وقد تسبب الاستخدام الواسع للقصف الجوي بتضاعف أعداد الضحايا ودمار كبير في البنى التحتية، ولم يعد يمرُّ يوم من دون ارتكاب مجزرة أو اثنتين على الأقل. استخدم النظام السوري في قصف المناطق الخارجة عن سيطرته أسلحة ارتجالية كالبراميل المتفجرة، في حين أنّ القوات الروسية الداعمة له استخدمت أسلحة أكثر فتكاً، وتوسّعت في استخدام صواريخ خارقة للخرسانة، وأسلحة حارقة، وذخائر عنقودية.



وضمنَ قواعدَ بياناتنا سجلنا عشرات المجازر التي ارتكبتها التنظيمات الإسلامية المتشددة، وفصائل في المعارضة المسلحة، كما أننا رصدنا المجازر التي ارتكبتها قوات سوريا الديمقراطية المدعومة جويًا من قبل قوات التحالف الدولي، حيث سجلنا تصاعدًا ملحوظًا في وتيرة المجازر المرتكبة من قبل قوات الحلف (التحالف الدولي - قوات سوريا الديمقراطية) منذ نهاية عام 2016.

### منهجية:

يرصد هذا التقرير حصيلة المجازر التي ارتكبتها أطراف النزاع الرئيسية في سوريا في آب، التي تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها، كما يتضمن التقرير استعراضاً لأبرز هذه المجازر، ونحتفظ بتفاصيل الحوادث كاملة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ونشير إلى أننا نطلق توصيف مجزرة على الهجوم الذي تسبب في مقتل خمسة أشخاص مسلمين - على الأقل - دفعة واحدة.

استند التقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا حتى الآن، فعندما تردنا أو نُشاهد عبر شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام أخباراً عن انتهاك نقوم بمتابعة الخبر ومحاولة التحقق وجمع أدلة وبيانات، وفي بعض الأحيان تمكن الباحث من زيارة موقع الحدث بأسرع وقت ممكن، لكن هذا نادراً ما يحدث؛ نظراً للمخاطر الأمنية المرتفعة جداً، ولكثرة الحوادث اليومية، وأيضاً قلة الإمكانيات البشرية والمادية، ولهذا تختلف إمكانية الوصول إلى الأدلة، وبالتالي درجة تصنيفها، وغالباً ما نقوم في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مثل هذه الحالات بالاعتماد على شهادات ناجين تعرّضوا للانتهاك مباشرة؛ حيث نحاول قدر الإمكان الوصول إليهم مباشرة، وبدرجة ثانية من شاهد أو صوّر هذا الانتهاك.

يوثق التقرير مجزرتين ناجمتين عن انفجارات مختلفة.

يستعرض هذا التقرير شهادة حصلنا عليها عبر حديث مباشر مع الشهود، وليست مأخوذة من مصادر مفتوحة، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يُقدّمونها في هذا التقرير دون أن نُقدّم أو نعرض عليهم أية حوافز، كما حاولت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تخييب الشهود معاناة تذكر الانتهاك، وتمّ منح ضمانٍ بعدم كشف هوية كل من أبدى رغبته في استخدام اسم مستعار.

جميع الهجمات الواردة في التقرير استهدفت مناطق مدنيّة، ولم نوثق أيّ وجود عسكري أو مخازن أسلحة في أثناء الهجمات أو حتى قبلها، ولم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات المعتدية للمدنيين فُيبل الهجمات، كما يشترط القانون الدولي الإنساني.



حلّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاطع المصوّرة والصور التي نُشرت عبر الإنترنت، أو التي أرسلها لنا نشطاء محليون عبر البريد الإلكتروني أو برنامج السكايب أو عبر منصات التواصل الاجتماعي، وأظهرت بعض المقاطع المصوّرة ضحايا هجمات استخدمت فيها صواريخ وكان معظم الضحايا من الأطفال والنساء، وأظهرت صور أخرى ضحايا هجمات بانفجارات.

ونحتفظ بنسخٍ من جميع المقاطع المصوّرة والصور المذكورة في هذا التقرير ضمن قاعدة بيانات إلكترونية سرية، ونسخٍ احتياطية على أقراصٍ صلبة، ونحرص دائماً على حفظ جميع هذه البيانات مع المصدر الخاص بها، وعلى الرغم من ذلك لا ندّعي أننا قمنا بتوثيق الحالات كافة، ذلك في ظلّ الحظر والملاحقة من قبل قوات النظام السوري وبعض المجموعات المسلحة الأخرى.

نرجو الاطلاع على منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في [توثيق الضحايا](#).

ما ورد في هذا التقرير يُمثّل الحدّ الأدنى الذي تمكّننا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

## ثانياً: ملخص آب:

شهد آب انخفاضاً ملحوظاً من حيث حصيلة المجازر؛ إثر انخفاض وتيرة العمليات العسكرية من قبل الأطراف الفاعلة في معظم أنحاء سوريا، فيما استمرت عمليات التفجير المتنوعة في معظم مناطق الشمال السوري، وقد نجم عنها مجزرتين في هذا الشهر.

## ثالثاً: الملخص التنفيذي:

ألف: حصيلة المجازر منذ بداية عام 2018:

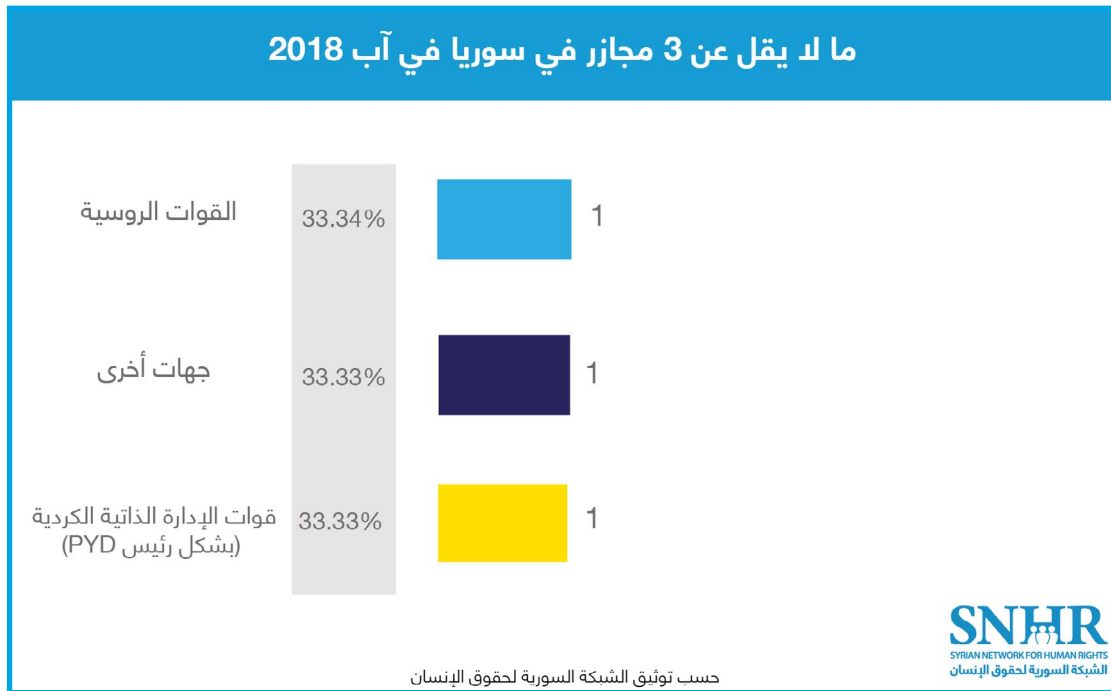
وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ مطلع عام 2018 حتى أيلول من العام ذاته 204 مجزرة على يد أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا. توزعت شهرياً على النحو التالي:





باء: حصيلة المجازر في آب:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 3 مجازر في آب، توزعت على النحو التالي:



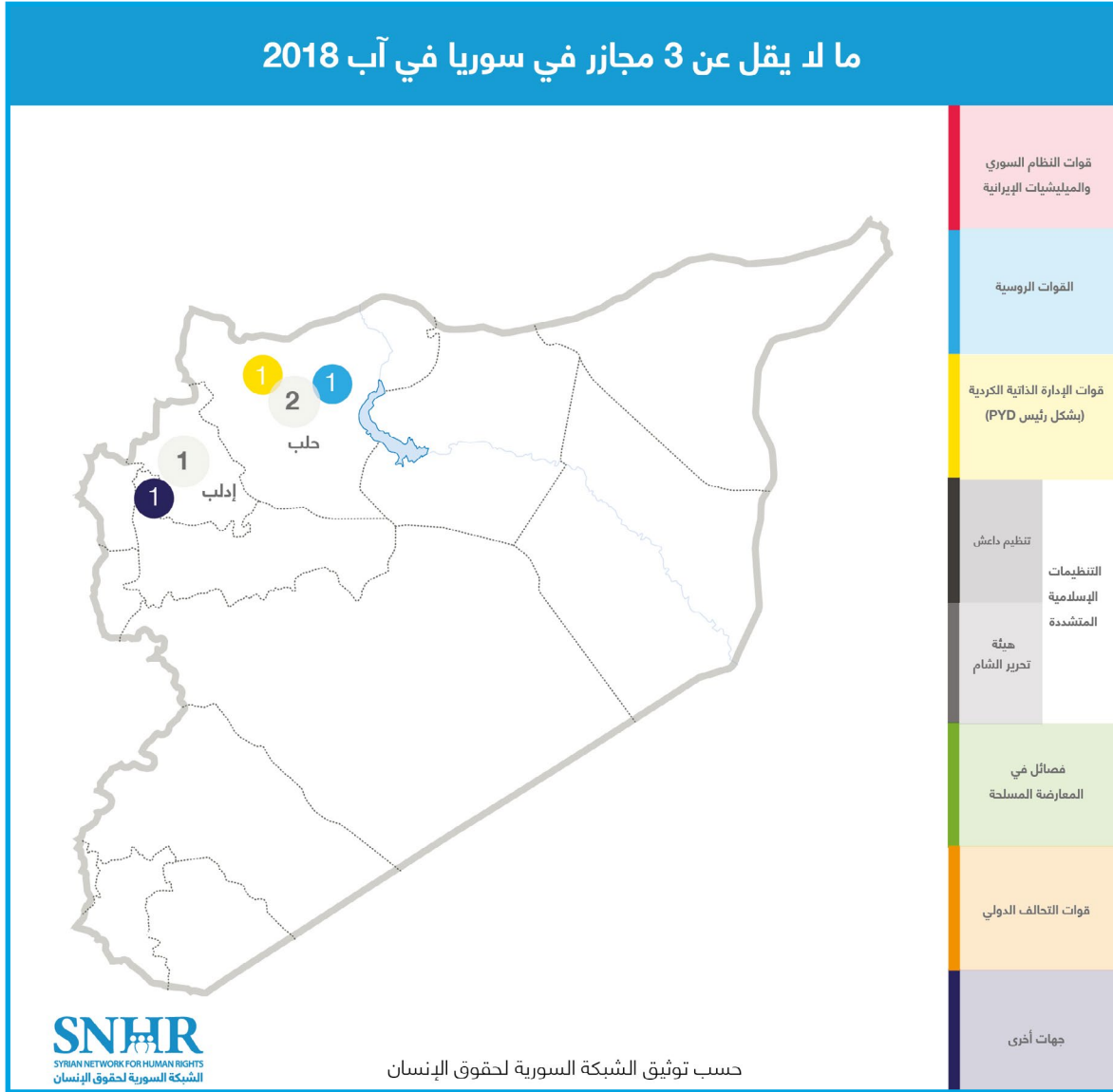
ألف: القوات الروسية: 1

باء: قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني): 1

تاء: جهات أخرى: 1



تُظهر الخريطة التالية توزُّع المجازر في سوريا في آب على المحافظات حسب الأطراف الرئيسية الفاعلة:



تسببت المجازر الموثقة في هذا الشهر بحسب فريق توثيق الضحايا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مقتل 87 مدنياً، بينهم 40 طفلاً، و 21 سيدة (أنثى بالغة)، أي أنّ 71% من الضحايا هم نساء وأطفال، وهي نسبة مرتفعة جداً، وهذا مؤشر على أن الاستهداف في معظم تلك المجازر كان بحق السكان المدنيين.

توزعت حصيلة ضحايا المجازر بحسب مُرتكبيها على النحو التالي:

ألف: القوات الروسية: 36 مدنياً، بينهم 20 طفلاً، و 7 سيدة.

باء: قوات الإدارة الذاتية: 11 مدنياً، بينهم 1 طفلاً، و 3 سيدة.

تاء: جهات أخرى: 40 مدنياً، بينهم 19 طفلاً، و 11 سيدة.



## رابعاً: تفاصيل أبرز المجازر في آب:

ألف: القوات الروسية:

محافظة حلب:

الجمعة 10/ آب/ 2018 قرابة الساعة 18:30 شنّ طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي هجمات متتالية بالصواريخ على تجمّع سكني في قرية أورم الكبرى بريف محافظة حلب الغربي؛ ما أدى إلى مقتل 36 مدنياً، بينهم 20 طفلاً، و7 سيدة، وإصابة قرابة 70 آخرين بجراح. تخضع القرية لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع حسين بدوي<sup>1</sup> -مدير مركز الدفاع المدني في أروم الكبرى- الذي سمع تعميماً من المرصد المتابع لحركة الطيران عن تحليق للطيران الحربي في الأجواء: "لم أتوقع ولو للحظة أن يتم استهداف القرية فالمنطقة بشكل عام هادئة على عكس قرى وبلدات ريف إدلب، وخاصةً أن القرية لا يوجد فيها مقرات عسكرية أو مصدر لإطلاق القذائف باتجاه مناطق سيطرة قوات النظام السوري، فجأةً شنّ الطيران غارةً، خرجنا بعد التنفيذ باتجاه شمال المدينة حيث موقع القصف وفي طريقنا إلى هناك شنّ الطيران غارةً ثانية ثم أتبعها بثالثة". أضاف حسين الذي قرر مع فريق الدفاع المدني الانتظار ريثما يغادر الطيران الأجواء خوفاً من استهدافهم: "بعد مغادرة الطيران الأجواء وصلنا الموقع لنرى مشهداً لم يسبق أن شاهدناه من قبل، وكأنّها القيامة قامت هناك، تدمّر المكان بأكمله وسويّ أكثر من 25 منزلاً بالأرض ودُفنت تحت ركامها أطفال نساء ورجال، كان عدد الضحايا كبير جداً والجثامين تملأ المكان، انتشلنا قرابة 35 شهيداً وضعفهم من الجرحى، مجزرة مروّعة ارتكبتها طائرات روسيا بحق المدنيين".



ضحية إثر مجزرة ارتكبتها القوات الروسية في قرية أورم الكبرى/ حلب 10/ 8/ 2018

<sup>1</sup> تواصلنا معه عبر تطبيق واتساب 11/ آب/ 2018





**باء: قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني):  
محافظة حلب:**

الخميس 2/ آب/ 2018 انفجر لغم أرضي زرعه قوات الإدارة الذاتية في أرض زراعية في بلدة معبطلية شمال غرب مدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، قبل انسحابها من البلدة، انفجر اللغم بعدد من المدنيين أثناء توجههم إلى مدينة عفرين؛ ما أدى إلى مقتل 11 مدنياً، بينهم 1 طفلاً، و3 سيدة. تخضع المنطقة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة.

**تاء: جهات أخرى:**

**محافظة إدلب:**

الأحد 12/ آب/ 2018 انفجر مستودع للأسلحة -تعود ملكيته إلى تاجر سلاح من محافظة حمص- في بهو أحد الأبنية السكنية في منطقة ساحة باب الهوى القديمة شمال مدينة سرمد بريف محافظة إدلب الشمالي؛ ما أدى إلى مقتل 40 مدنياً -ما تمكنا من توثيقه حتى لحظة إعداد التقرير-، بينهم 19 طفلاً، و11 سيدة، لم نتمكن من تحديد سبب الانفجار حتى لحظة إعداد التقرير. تخضع المدينة لسيطرة هيئة تحرير الشام وقت الحادثة.



انتشال طفلة من ضحايا المجزرة جراء انفجار مستودع للأسلحة في مدينة سرمد/ إدلب في 12 / 8 / 2018





## خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

### قوات النظام السوري والقوات الروسية:

- خرقت قوات الحلف السوري الروسي بشكل لا يقبل التشكيك قرار مجلس الأمن رقم 2139 و 2254 القاضيين بوقف الهجمات العشوائية، وأيضاً انتهكت عبر جريمة القتل العمد المادتين السابعة والثامنة من قانون روما الأساسي؛ ما يُشكل جرائم حرب.
- نُؤكّد على أنّ القصف الوارد في التقرير قد استهدف أفراداً مدنيين عُزّل، وبالتالي فإنّ قوات الحلف السوري الروسي انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يحمي الحقّ في الحياة. إضافة إلى أنّها ارتكبت في ظلّ نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.
- إنّ الهجمات الواردة في التقرير، التي قامت بها قوات الحلف السوري الروسي تُعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العربي، ذلك أنّ القذائف قد أُطلقت على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجّه إلى هدف عسكري محدد.
- إنّ عمليات القصف، قد تسبّبت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضّرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنّ الضّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.
- إنّ حجم المجازر المتكررة وطبيعتها، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسقة للهجمات، لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.

### قوات الحلف (التّحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

- لقد تسبّبت الهجمات التي نفذتها قوات الحلف، بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضّرر الكبير بالأعيان المدنيّة. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنّ الضّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

### القوات الأخرى:

- ارتكبت جهات أخرى مجازر وفقاً لما ورد في التقرير وهي ترقى إلى جرائم حرب، ونرى أنّها لم تصل إلى مستوى الجرائم ضدّ الإنسانية على غرار النظام السوري والقوات الموالية له، التي ترتكب المجازر بشكل منهجي وواسع النطاق.



## التوصيات:

### إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرارين رقم 2139 و2254 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، ويجب أن يلتزم بها جميع أطراف النزاع، إلى جانب الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بمن فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه في ارتكاب جرائم حرب.
- توسيع العقوبات لتشمل النظامين السوري والإيراني المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد الشعب السوري.
- إدراج الميليشيات التي تُحارب إلى جانب الحكومة السورية، والتي ارتكبت مذابح واسعة، كالميليشيات الإيرانية، وحزب الله اللبناني والألوية الشيعية الأخرى، وجيش الدفاع الوطني، والشبيحة على قائمة الإرهاب الدولية.
- التوقف عن اعتبار الحكومة السورية طرفاً رسمياً "بعد أن ارتكبت جرائم ضد الإنسانية" فيما يتعلق بالجانب الإغاثي، والتوقف عن إمدادها بالقسم الأكبر من المساعدات المالية والمعنوية، التي غالباً لا تصل إلى مستحقيها بل إلى الموالين للحكومة السورية.

### إلى المجتمع الدولي:

- في ظلّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدعم المقدمّة على الصّعيد الإغاثي. والسّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)"، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمّ استنفاد الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية واتفاقات أستانة، وبالتالي لا بدّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة، وما زال مجلس الأمن يعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- تجديد الضّغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.



## إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

على المفوضية السامية أن تُقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الحوادث الواردة في هذا التقرير، والمجازر التي سبقتها باعتبارها علامة صارخة في ظلّ مجازر يومية متفرقة أقلّ حجماً، ومحاولة تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.

## إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

فتح تحقيقات في المجازر الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.

## إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

التّظر في الحوادث الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.

## إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية:

دعم الآلية الدولية المحايدة المنشأة بقرار الجمعية العامة رقم 71/248 الصادر في 21/ كانون الأول/ 2016 وفتح محاكم الدول المحلية التي لديها مبدأ الولاية القضائية العالمية، وملاحقة جرائم الحرب المرتكبة في سوريا.

## إلى النظام الروسي:

- فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.
- تعويض جميع المراكز والمنشآت المتضررة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- التّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيّة واحترام القانون العرفي الإنساني.



## إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

- يتوجب على دول التحالف الدولي أن تعترف بشكل صريح أنّ بعض عمليات القصف خلّفت قتلى مدنيين أبرياء، وأن تحاول بدلاً عن الإنكار المسارعة في فتح تحقيقات جديّة، والإسراع في عمليات تعويض الضحايا والمتضررين، والاعتذار منهم.
- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية الضغط عليها لوقف تجاوزاتها كافة في جميع المناطق والبلدات التي تُسيطر عليها.
- يتوجب إيقاف جميع أشكال دعم قوات سوريا الديمقراطية بالسلاح وغيره، حيث أن تزويد هذه القوات بالسلاح والدعم مع العلم بإمكانية استخدامها له في جرائم حرب أو جرائم ضدّ الإنسانية، يُعتبر بمثابة مساهمة في ارتكاب هذه الجرائم.

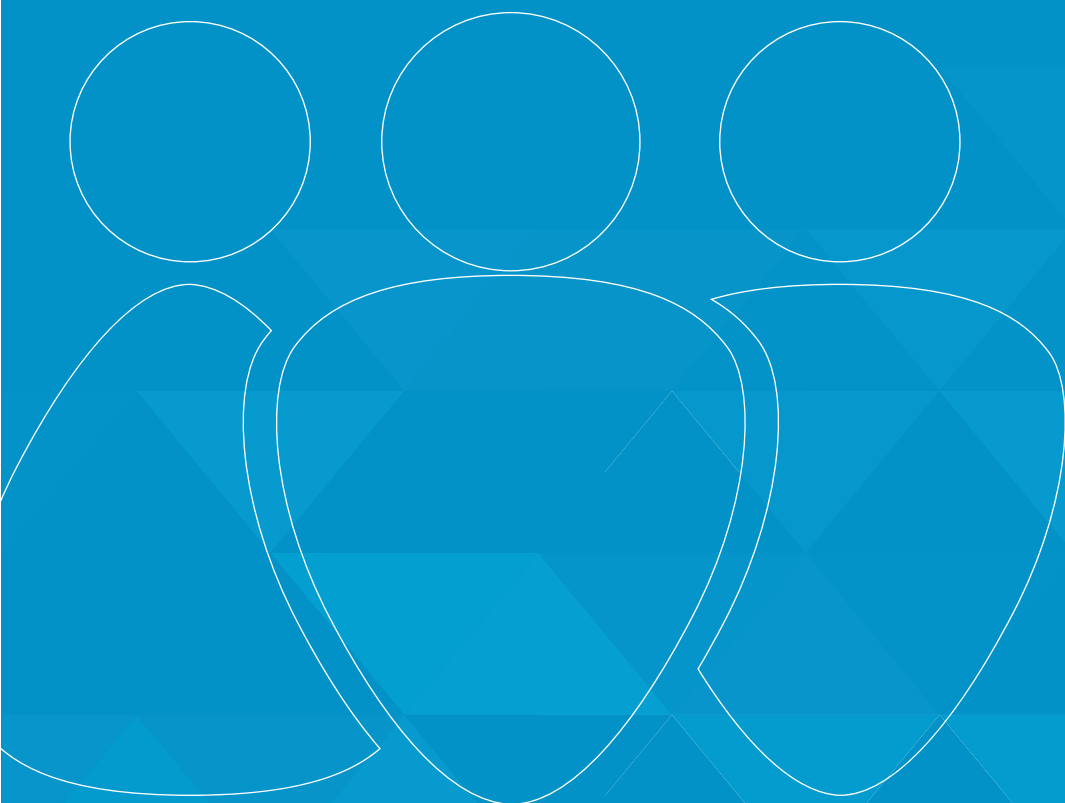
## إلى فصائل المعارضة المسلحة:

ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وفتح تحقيقات في الحوادث الواردة في هذا التقرير، وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنيّة، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.

## شكر وعزاء

كل الشكر والتقدير للأهالي وذوي الضحايا وشهود العيان ونشطاء المجتمع المحلي، الذين ساهمت شهاداتهم بشكل فعال في هذا التقرير، خالص العزاء لأسر الضحايا وأصدقائهم.





@snhr



Info@sn4hr.org

[www.sn4hr.org](http://www.sn4hr.org)

